دور البنك المركزي العراقي
في تحقيق الشمول المالي

أ. م. د. افتخار محمد مناحي الرفيعي

الجامعة العراقية \ كلية الإدارة والاقتصاد, بغداد \ العراق

The Role of the Central Bank of Iraq in Achieving Financial Inclusion

Iftikhar Muhammad Manahi Al-Rafi'i

Iraqi University / College of Administration and Economics, Baghdad / Iraq

Dr.iftkhr2011@yahoo.com

المستخلص

لقد احتل موضوع الشمول المالي في الآونة الاخيرة حيزا كبيرا من الاهتمام الدولي والإقليمي بشكل عام والعربي بشكل خاص، لأنه يُعّد الطريق الوحيد للاستقرار المالي والاجتماعي وعلامة فارقة للتطور الاقتصادي وزيادة درجة نمو اقتصادات البلدان التي يشملها الشمول المالي، فضلاً عن كونه يُعّد هدفاً من اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقراء والمساواة بين الجنسين. وفي العراق حرص البنك المركزي والقطاع المصرفي والجهات ذات العلاقة على وضع الشمول المالي موضع التنفيذ باعتباره موضوع وطني طموح. ويهدف البحث إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018)، وتوضيح الاستراتيجية التي تبناها. وتنطلق أهمية البحث من كون الشمول المالي أداة معرفية تساعد صانعي القرار في القطاع النقدي والمصرفي على اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها القضاء على الامية المصرفية لدى أغلب شرائح المجتمع المختلفة (التثقيف المالي) وبالذات الشرائح الفقيرة والمقصاة عن الوصول للخدمات المالية. وقد خلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان من أهمها محدودية دور البنك المركزي العراقي نحو تحقيق الشمول المالي عند تحليل مؤشراته للمدة (2004-2018).

الكلمات المفتاحية: الشمول والعراق ، المركزي والشمول ، الشمول والفقر ، الشمول المالي

Abstract

The subject of financial inclusion has recently become a major area of international and regional attention in general and Arab in particular, because it is the only way to achieve financial and social stability, a milestone for economic development and the growth of the economies of countries covered by financial inclusion, as well as being a sustainable development goal for 2030, the elimination of the poor and gender equality. In Iraq, the Central Bank and the banking sector and the relevant authorities to put financial inclusion into effect as an ambitious national subject. The research aims to analyze the indicators of financial inclusion in the Iraqi economy for the period (2004 - 2018), and to clarify the strategy adopted.

The importance of research stems from the fact that financial inclusion is a knowledge tool that helps decision makers in the monetary and banking sector to take the necessary measures that will eliminate the banking illiteracy of most segments of the society (financial education), especially those who are poor and lack access to financial services. The research concluded with a number of conclusions, the most important being the limited role of the Central Bank of Iraq towards achieving financial inclusion when analyzing its indicators for the period (2004 - 2018).

Keywords: Inclusion and Iraq, Central and inclusion, Inclusion and poverty, Financial inclusion

المقدمة

أصبح موضوع الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية المالية والرقابية بما فيها البنوك المركزية، لتأثيره الاقتصادي والاجتماعي على الاقتصادات. لذلك اتجهت أغلب الدول نحو العمل على تحقيقه ولازال البعض منها غير قادر على تحقيق ذلك أو تحقق بنسب متدنية. ومن هنا تتحدد مشكلة البحث.

مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:

هل أن البنك المركزي العراقي تمكن من تحقيق نسبة عالية من الشمول المالي عن طريق تقديم وإيصال الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية إلى شرائح المجتمع كافة لاسيما اصحاب الدخول المحدودة والفقيرة أي الشرائح المهمشة مصرفياً.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون الشمول المالي نال اهتمام كبير على المستويات كافة سواء العالمية والإقليمية والمحلية لكونه وسيلة لتحقيق غاية تنموية تتمثل في تطوير الانسان والمجتمع، وتعزيز الاستقرار المالي وتكافؤ الفرص والحد من الفقر والبطالة، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في الاقتصاد.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على نشأة الشمول المالي ومفهومه والمتطلبات الاساسية لتحقيقه.
2. تطور مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018).

3. التعرف على الدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي لتطبيق الشمول المالي، أي (الاستراتيجية التي يتبعها البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي).

فرضية البحث:

يفترض البحث (أن دور البنك المركزي العراقي لا زال محدوداً في تبنيه استراتيجية للشمول المالي).

منهجية البحث:

لبلوغ أهداف البحث، فقد أُعتمد على المنهج الاستنباطي في الوصف والتحليل.

هيكلية البحث:

لغرض التوصل إلى فرضية البحث، فقد قُسم على أربعة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للشمول المالي، وخصص الثاني إلى توضيح المقومات الأساسية لاستراتيجية الشمول المالي ومؤشراته، وتناول المبحث الثالث تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2004-2018)، في حين عنى المبحث الرابع بتوضيح استراتيجية الشمول المالي في العراق، وأُختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

أولاً: نشأة الشمول المالية

بدأ ظهور مفهوم الشمول المالي في تسعينيات القرن العشرين واتخذت أسماءً وإشكالاً متنوعة (القروض المهجرية وبنوك الفقراء)، وأخذ يتطور بمرور الزمن ومع مراحل تطور الرأسمالية المالية او ما يسميه الاقتصاديون أموله الاقتصاد، والتي تُعبر عن التوسع غير المحدود للأسواق المالية وهندستها والتحول من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المالية، وذلك لتضخم القطاع المالي قياسا الى القطاع الانتاجي فيها. فقد حدث في العقود الثلاثة التي سبقت حدوث الازمة المالية العالمية عام 2008 ان مقدار التمويل العالمي اي رأس المال الحالي المعد للإقراض والمضاربات والباحث عن الارباح كان يساوي تقريبا مقدار حجم التجارة العالمية وكان العالم ينتج ربع ما ينتجه الآن ولكنه تضخم منذ ذلك الوقت وأصبح مقدار التمويل العالمي (رأس المال المعد للإقراض والمضاربة) يساوي ثمانية اضعاف مقدار حجم التجارة العالمية. (عقيقي وزبيب,2018)

معنى ذلك ان هناك حاجة كبيرة للتمويل العالمي تفوق مقدار حاجات الناس الفعلية للاستثمار والإنتاج، وهذا متأتي من اعتماد العديد من الدول على سياسات نقدية توسعية مقابل اعتمادها على سياسات مالية تقشفية نتيجة عدم الاخذ بنظر الاعتبار ما حدث عام 2008. وبعد حدوث الازمة المالية العالمية عام 2008 أتجه الاهتمام نحو احتواء الخطر والمحافظة على تحقيق الاستقرار المالي، فضلاً عن التطور الذي تشهده الاقتصادات في الوقت ذاته كان يتطلب اعطاء الشمول المالي نوع من الاهتمام، بوصفه جزءاً من السياسة التي يجب أن تتبع لتحقيق التنمية المالية، حيث أن اغلب الدول لا يستطيع افرادها الحصول على الخدمات المالية والمصرفية بيُسر وسهولة لانخفاض الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي وارتفاع الكلفة نسبياً والإجراءات المعقدة والقيود القانونية (Peter &Victor, 2014) الأمر الذي استوجب ضرورة التوجه نحو تطوير الجهاز المصرفي بشكل عام والقطاع المالي والمصرفي بشكل خاص من خلال قناة

الائتمان التي لها دور كبير في تطوير الخدمات المصرفية ولاسيما خفض الـــكلف (اسعار الفائدة).(Nasha & Dulani, 2011)

ثانياً: مفهوم الشمول المالي

عُرف الشمول المالي على انه اتاحة واستخدام الخدمات المالية كافة من قبل فئات المجتمع المختلفة وبشكل خاص اصحاب الدخول المحدودة والفقراء (الشريحة المهشمة والمحرومة) عن طريق القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة وبتكاليف عادلة ومنافسة لتجنب لجوء تلك الفئات الى القنوات والوسائل غير الرسمية ذات التكاليف المرتفعة والتي لا تخضع لأدنى حد من الرقابة والإشراف.(العناني وفريز,2016)

ويُعرّف **البنك الدولي** الشمول المالي على أنه " نسبة الاشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المـــالية. (World Bank,2014)

وعرف صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي في التقرير المشترك لهما على أنه " تمتع الافراد بما فيهم أصحاب الدخول المنخفضة، والشركات بما فيها المتناهية الصغر بإمكانية الوصول والاستفادة الفاعلة من مجموعة كبيرة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية – المتمثلة في المدفوعات، التحويلات، الادخار، الائتمان، التأمين – مقابل أسعار معقولة، يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قِبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة. (CGAP & Arab Monetary Fund, 2017)

وقد عرفه كل من (Mbutor & Ibrahim) على أنه قدرة شرائح المجتمع كافة الوصول إلى الخدمات المالية بكلف منخفضة وبأسلوب عادل وشفاف. (Mbutor & Ibrahim, 2013). وعرفته منظمة (OECD) على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة المالية بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافِ وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تُصمم للتوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (مصطفى, ب.ت)

وعليه يمكن اعطاء تعريف للشمول المالي على أنه السماح لشرائح المجتمع كافة ومؤسساته بالتعامل مع الجهاز المصرفي الرسمي لإتمام معاملاتهم المالية بطريقة الكترونية مقابل كلفة أقل و وقت اسرع.

هذا وقد وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي جملة من الشروط الاساسية التي ينبغي ان تتوفر في مؤشرات الشمول المالي بهدف التوافق على تعريف موحد للشمول المالي، وتتمثل في الآتي: (Financial Inclusion Data Working Group, 2011)

1 – **الفائدة والملائمة:** اختيار المؤشرات التي يمكن وضع السياسات الوطنية الخاصة بالشمول المالي.

2 – **الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

3 – **التوازن:** عنى الشمول المالي بجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من تلك الخدمات).

4 – **البراغماتية:** الاعتماد على البيانات المتاحة لتقليل التكلفة والجهد المبذول قدر الإمكان.

5 – **المرونة:** الشروط الاساسية في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن الدول من التمتع بقدر كافٍ من المرونة في انتقاء التعريفات و/ أو استخدام المؤشرات البديلة، كون تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي لذلك الاقتصاد، ويختلف باختلاف الموارد بين الدول.

6 – **الطموح:** عملاً بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الاساسية، وانطلاقاً من المرونة و البراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية عند قياس الشمول المالي بدقة.

ثالثاً: اهمية الشمول المالي

يمكن اختصار أهمية الشمول المالي في الاتي:- (البنك المركزي المصري,2018)

1. الشمول المالي يضمن حصول أفراد المجتمع والمؤسسات كافة على المنتجات المالية المتلائمة مع احتياجاتهم وظروفهم، الامر الذي ينعكس بالإيجاب على

المستوى المعاشي لهم، ومن ثم خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة.

2. الشمول المالي يعزز من تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدولة، لأن النمو الاقتصادي والاستقرار المالي لا يتحققان عندما يكون عدد كبير من افراد المجتمع ومؤسساته تتعامل مع القطاع المالي غير الرسمي.
3. الشمول المالي يضمن للمؤسسات المالية تطور منتجاتها وتنافسها مع بعضها لتقديم منتجاتها المالية بأقل تكلفة وطريقة اسهل مع مراعاة مصلحة المستهلكين.
4. الشمول المالي يساعد على اندماج الافراد في النظام المالي، والذي بدوره يساعد على تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الاموال واستقبالها وحماية المدخرات التي تساعد الافراد على إدارة التدفقات المالية والاستهلاكية المربح وبناء رأس المال العامل.
5. الشمول المالي يساعد على تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة ومساعدة اصحاب الشركات على الاستثمار في الاصول وتنمية اعمالهم.
6. الشمول المالي يساعد على إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة؛ مثل حالات الطوارئ الطبية أو الوفاة أو السرقة أو الكوارث الطبيعية.

المبحث الثاني:
المقومات الأساسية لاستراتيجية الشمول المالي ومؤشراته

أولاً: المقومات الاساسية لاستراتيجية الشمول المالي

1 – تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي للعنصر البشري (تطوير العنصر البشري)

تُعّد الثقافة المالية أحد أركان الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الذي تعمل البنوك المركزية على اعدادها لغرض توسيع قاعدة الشمول بالخدمات والمنتجات المالية، وقد ازدادت الاهتمام في الاعوام الاخيرة من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية والنقدية في دول العالم المختلفة وخاصة بعد الازمة المالية العالمية (2008) بتعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي وشمول الخدمات المالية لشرائح المجتمع المختلفة ومؤسساته كافة. ويتضح من ذلك أنه ينبغي على الدول التي لديها الرغبة في تحقيق الشمول المالي أن تهتم بالتعليم والثقافة المالية في مؤسسات التعليم العالي والمهني، وكذلك امتداد التعليم المالي والثقافة المالية الى المجتمعات الريفية والمناطق النائية، ونشر الوعي المالي في مجال الاعمال وبين فئة المتقاعدين (رجالاً ونساءً) وخريجي الجامعات الذين لم يحصلوا على فرصة عمل واصحاب المهن والحرف المختلفة، وهذا يساعد على دعم النمو الشامل والمستدام والذي بدوره يُعزز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في البلد. حيث أن اهمية التعليم المالي والثقافة المالية تكمن في أن الشباب هم الذين سيواجهون العبء الاكبر والمخاطر المالية التي تنتج عن ضعف المهارات المالية وتعقيدات الخدمات والمنتجات المالية. وهذا يؤدي الى تقليص الفجوة المعلوماتية والمهاراتية والسلوكية المتعلقة بالثقافة المالية. (فريز, 2016)

2 – تطوير البنية التحتية

تُعّد البنية التحتية مطلب رئيس وفعال في ضمان أمن الخدمات المالية وتوافرها، حيث ان قيام البنوك المركزية بتصميم وبناء انظمة الدفع والتحويل الالكترونية يضمن وصول الخدمات المالية الى طالبيها وخاصة من خلال نظام الدفع بالهاتف النقال الامر الذي يتيح للأفراد ومؤسسات الاعمال وغيرها امكانية دفع ما عليها من مستحقات أو التزامات، فضلاً عن دفع القوائم المختلفة واستقبال الدفعات والقيام بتحويل الاموال بتكاليف اقل. (فريز,2017)

3 – تطوير الخدمات والمنتجات المالية الرقمية وإتاحتها لأوسع عدد من الجمهور والمؤسسات

تسعى البنوك المركزية الى تحفيز القطاع المالي وخاصة المصارف لغرض نشر الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي من خلال التوسيع في شبكات تقديم الخدمات المالية والتوسيع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، وإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشروعات المتناهية في الصغر وزيادة عدد أجهزة الصراف الالي(ATM)، وذلك لغرض اتاحة الخدمات المالية وتوفيرها لطبقات المجتمع كافة مع تطوير نظم الدفع والتسوية مستخدمة في ذلك الاتصالات لتقديم المالية الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف النقال. (فريز, 2018)

4 – تعزيز حماية المستهلك المالي

تُعّد حماية المستهلك المالي أحد ركائز تحقيق الشمول المالي، فينبغي على البنوك المركزية استحداث دائرة خاصة لحماية المستهلك المالي تتولى اعداد خطة لحماية المستهلك المالي تتفق مع القواعد والمعايير الدولية وتتسم بالعدالة والشفافية باستخدام اليات تضمن حصول الزبائن كافة على حقوقهم. حيث أن تطبيق مبادئ الشمول المالي مع غياب الحماية المالية المناسبة للمستهلك قد تؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين نتيجة استغلال بعض المؤسسات المالية لأوضاع الفئات المهمشة والمقاصاة مالياً من خلال فرض شروط مُبالغ فيها وزيادة تكاليف التمويل عليهم. (العناني وفريز, 2016)

5 – دراسة الفجوة بين جانب العرض والطلب

يتطلب العمل على تطبيق الشمول المالي في أي اقتصاد السعي إلى تحقيق التوازن بين ما يقدم الجهاز المصرفي من منتجات وخدمات مالية مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا (منتجات وخدمات رقمية الكترونية) وما يطلبه الأفراد والمؤسسات والمشروعات من تلك المنتجات والخدمات بحيث تكون متناسبة مع دخول واحتياجات الفئات المجتمعية المختلفة بشكل عام والمهمشة والفقيرة بشكل خاص، والمراد لها التعامل مع هذه المنتجات والخدمات سواء من حيث التكاليف والانتشار الجغرافي والكثافة المصرفية والتركز المصرفي والتنويع لتحقيق أهداف الشمول المالي. (نيلسن وبوتكوس,2014)

6 – تعزيز فرص وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل

أن دعم فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي يسمح لها التغلب على القيود النقدية وإنشاء وتطوير المشروعات كونها لا تلبي الاحتياجات المالية لرأس المال العامل بل للتوسعات، حيث أن التمويل الرسمي يسمح للمقترضين بإدارة المخاطر بشكل أفضل وتقليل الحاجة إلى الاستهلاك من تمويل المشروعات.

ثانياً: مؤشرات استراتيجية الشمول المالي

تُعّد مؤشرات الشمول المالي من أهم المؤشرات التي تتخذها البنوك المركزية، والتي تعطي تحليلاً دقيقاً لواقع عمل القطاع المصرفي معتمدةً في ذلك على قاعدة بيانات رصينة لأهم مؤشرات عمل المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن اسنادها ببيانات ديموغرافية سكانية. ويمكن النظر إلى الشمول المالي كمؤشر جمعي يحتسب على مستوى الدولة الواحدة أم على مستوى مجموعة دول، وقيمته تساوي الواحد الصحيح.

يساعد قياس مؤشرات الشمول المالي على وضع أهداف وطنية لاستراتيجية الشمول المالي المراد تطبيقها في أي اقتصاد، فضلاً عن تقدير درجة تقدمه المتحققة. وبهذا فأن مؤشرات الشمول المالي تعطي تفسيراً واضحاً عن مدى تأثير مستويات الشمول المالي ودرجة تطور النظام المالي في الاقتصاد الجزئي والكلي.

ويمكن تلخيص هذه المؤشرات بالاتي:

1) نفاذ الوصول ومؤشراته.

يقصد به قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تقديم الخدمات والمنتجات المالية التي ترتبط باللوائح والترتيبات التنظيمية والسوق والبيئة التكنولوجية. وتحقيق الوصول المالي يتطلب تحديد الصعوبات والعوائق المحتملة التي تواجه المؤسسات في تقديمها للخدمات وللمنتجات أو تلك التي تواجه الزبائن، وهو بمثابة مرآة تعكس عمق انتشار الخدمات المالية والمصرفية، ويساهم هذا المؤشر بنسبة (50%) من مؤشرات الشمول المالي، ويعتمد على عدد من المؤشرات الفرعية أو النسب، وهي:

أ) نسبة التركز المصرفي: يتحقق الشمول المالي عبر وصول الخدمات المصرفية والمنتجات المالية إلى شرائح المجتمع كافة وبالذات محدودي الدخل والمرأة والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بما يشمل المناطق الريفية والنائية التي يصعب الوصول إليها. لذا فان هدف الشمول المالي يتمثل في الانتشار الواسع لشبكة فروع المصارف في المناطق الحضرية والريفية على حدٍ سواء. (بن رجب: 2018)

ب) نسبة الكثافة المصرفية: تطرقت الدراسات العديدة إلى نسبة الكثافة المصرفية كمؤشر لقياس درجة وصول المعاملات والخدمات المالية إلى شرائح المجتمع المختلفة، ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها كل من (Cameron & Trivedi) عام 1967، وعُرفت باسميهما أي أنموذج (Cameron & Trivedi)، وهذا الأنموذج مبني على أساس الكثافة المصرفية، ويقيسها بعدد السكان إلى اجمالي عدد الفروع المصرفية لكل مئة الـــف فرد بالغ. (Cameron & Trivedi, 1999)

ت) نسبة الانتشار المصرفي: لقد شملت الدراسة التي قام بها (Cameron & Trivedi) قياس نسبة الانتشار المصرفي، وقد احتسبت هذه النسبة على أساس عدد الفروع إلى عدد السكان الاجمالي أو عدد البالغين الذين اعمارهم خمسة عشر سنة فما فوق، وقيمته يجب ان تساوي واحد صحيح، ومعنى ذلك أن الانتشار المصرفي يكون في وضعه المثالي. أما إذا كان أكبر من الواحد الصحيح، فيدل على وجود انتشار كبير لفروع المصارف قد يكون أكبر من الحاجة إليه، الأمر الذي يترتب عليه عبئاً كبيراً سواء من حيث ارتفاع التكلفة على المصارف وانخفاض في برحيتها. أما عندما يكون أقل من الواحد الصحيح، فهذا يدل على أن انتشار المصارف غير كافٍ لتلبية الحاجة إليها، ومن ثم يتعذر

وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى شرائح معينة من المجتمع هم بحاجة إلى هذه الخدمة. (Cameron & Trivedi, 1999)

2) نفاذ الاستخدام ومؤشراته

يُعبر عن عدد الافراد القادرين فعلاً الحصول على واحدة أو أكثر من الخدمات المالية والمصرفية، أو بتعبير أخر يتضمن قياس مدى استخدام الافراد البالغين الذين أعمارهم خمسة عشر سنة فما فوق للخدمات المالية مثل؛ استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور، ودفع قوائم الشراء، ويعكس الدور الحقيقي للوساطة المالية للقطاع المصرفي ومدى عمق نفاذ خدماته. ويساهم بنسبة (50%) من مقدار مؤشر الشمول المالي. ويتضمن عدد من المؤشرات أو النسب الفرعية، وهي: (النعيمي, 2017)

أ) مؤشر نفاذ الايداع (الادخار): يقيس مدى قيام الافراد البالغين الذين اعمارهم خمسة عشر سنة فأكثر بإيداع ما لديهم من مدخرات في المؤسسات المالية الرسمية. وتوضح بيانات هذا المؤشر مدى فاعلية القطاع المالي والمصرفي في جذب الودائع من الافراد والوحدات الاقتصادية كافة، وكلما زادت هذه النسبة يدل ذلك على تطور وفاعلية المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن تطور العادات المصرفية للجميع واستشراء الثقافة المالية.

ب) مؤشر نفاذ الائتمان (الاقتراض): يقيس هذا المؤشر درجة توجه الافراد البالغين الذين هم في سن الـ (15) فما فوق نحو المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية للحصول على الائتمان (القروض). وللائتمان دور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية، ويتوقف عليه نمو الاقتصاد، لكن ينبغي على اطراف عملية الائتمان استغلاله بشكل الأمثل، لأن العكس من ذلك يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية على الاقتصاد.

المبحث الثالث: تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2004-2018)

1) نفاذ الوصول ومؤشراته

أ) نسبة التركز المصرفي: نلحظ من الجدول (1) الذي يوضح نسبة التركز المصرفي في العراق للمدة (2004-2018)، أن عدد المصارف الحكومية في مدينة بغداد أخذ بالتزايد حتى عام 2013، حيث بلغ 180 مصرفاً حكومياً، وبعدها أخذ بالتناقص عام 2014 إذ بلغ (138) مصرفاً حكومياً ، ثم عاود إلى الزيادة حتى وصل إلى (148) مصرفاً حكومياً عام 2018. أما بالنسبة للمصارف الخاصة فقد ازداد عددها هي الاخرى ووصل إلى (225) مصرفاً خاصاً عام 2013، وأخذ عدد المصارف الخاصة بالانخفاض عام 2014 إذ بلغ (201) مصرفاً خاصاً واستمر بالانخفاض حتى عام 2017 إذ بلغ (155) مصرفاً خاصاً ، ثم ازداد عددها إذ وصل (174) مصرفاً خاصاً.

جدول (1) مؤشر نسبة التركز المصرفي في العراق للمدة (2016-2018)

السنوات	المصارف الحكومية			المصارف الخاصة			اجمالي الفروع العاملة	اجمالي فروع القطاع المصرفي بغداد %	نسب التركز المصرفي	
	بغداد	المحافظات	اجمالي الفروع الحكومية (1)	بغداد	المحافظات	اجمالي الفروع الخاصة (2)			المحافظات %	
2004	-	-	373	-	-	151	-	524	-	-
2005	-	-	373	-	-	151	-	524	-	-
2006	-	-	359	-	-	183	542	542	-	-
2007	-	-	348	-	-	201	549	549	-	-
2008	-	-	348	-	-	212	560	560	-	-
2009	-	-	391	-	-	383	774	774	-	-

60,1	39,9	871	860	478	280	198	382	237	145	2010
60,1	39,4	899	888	491	285	206	397	248	149	2011
59,0	41,0	994	982	511	285	226	471	294	177	2012
59,6	40,4	1014	1002	526	301	225	476	296	180	2013
63,9	36,1	1034	938	522	321	201	316	278	138	2014
62,0	36,9	854	830	424	266	158	397	249	148	2015
61.5	38.5	866	858	452	271	181	406	257	149	2016
64,0	36,0	833	833	410	255	155	423	278	145	2017
67,6	32,4	856	921	451	291	174	529	381	148	2018

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2004-2018).

اما عدد المصارف في باقي المحافظات فقد اخذت بالزيادة ، إذ بلغ عددها (296) مصرفاً حكومياً عام 2013 ثم انخفض إلى (278) مصرفاً حكومياً عام 2014، واستمرت بالانخفاض حتى عام 2015 ثم عاودت الارتفاع حتى بلغ عددها (381) مصرفاً حكومياً عام 2018. أما المصارف الخاصة فقد أزداد عددها هي الاخرى فبلغت (321) مصرفاً خاصاً عام 2014 بعد أن كان عددها (280) مصرفاً خاصاً، ثم اخذ عددها بالانخفاض حتى عام 2017 وبلغت (255) مصرفاً خاصاً، ثم ازداد عددها عام 2018 فبلغ (291) مصرفاً خاصاً.

وهذا الأمر أنعكس على تحديد نسبة التركز المصرفي في العراق للمدة (2004-2018)، حيث بلغت (41%) في بمحافظة بغداد عام 2012، وتمثل اعلى نسبة خلال المدة موضوع البحث، في حين بلغت في باقي المحافظات (59%) وتمثل أقل نسبة. أما في عام 2018 فقد بلغت نسبة التركيز المصرفي في محافظة بغداد ما يُقارب (32.4%)، وتمثل أقل نسبة تركز مصرفي، وبلغت في بقيت المحافظات ما يقارب (67.6%) وهي أعلى نسبة تركز مصرفي. وهذا الارتفاع في نسبة التركز المصرفي في المحافظات باستثناء بغداد عام

2018 لا يعني أن عدد المصارف يتناسب مع عدد السكان ومساحة المحافظات التي تمثلها هذه النسبة.

من هنا نستنتج أن نسبة التركز المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) ضعيفة أو منخفضة ولا تتناسب مع عدد سكانها او المساحة التي تشغلها.

ب) نسبة الكثافة المصرفية: يتضح من الجدول (2) أن مؤشر نسبة الكثافة المصرفية في العراق عام 2008 بلغت (55.3%) وتمثل أعلى نسبة بالنسبة إلى اجمالي عدد السكان، في حين بلغت (30.9% - 30.1 %) وتمثل أعلى نسبة بالنسبة لعدد البالغين من السكان للمدة (2005-2008)، وقد أخذت بالانخفاض للمدة (2009-2012)، إذ بلغت (34.6%) بالنسبة لإجمالي عدد السكان و(20.9%) بالنسبة لعدد البالعين من السكان. ثم عاودت إلى الارتفاع للمدة (2013-2018) حتى بلغت (48%) من اجمالي عدد السكان و(28.1%) عام 2018بالنسبة إلى عدد البالغين من عدد السكان بعد أن كانت (39%) و(21.2%) على التوالي للعام 2013. وبتعبير أخر وصلت الكثافة المصرفية في عام 2018 إلى أن لكل مصرف (28000) نسمة بعد ان كانت عام 2008 لكل مصرف (55000) نسمة.

نستنتج من ذلك أنه على الرغم من التطور الذي حصل لكن نسبة الكثافة المصرفية لازالت منخفضة، والسبب في ذلك يتمثل في انعدام توفر الخطط المصرفية الرصينة في توسيع شبكة الفروع المصرفية ونشر خدماتها في أوسع رقعة جغرافية من البلد.

جدول (2) مؤشر نسبة الكثافة المصرفي لفروع المصارف في العراق للمدة (2016-2018)/ قيمة المؤشر لكل 100000 بالغ

السنوات	اجمالي فروع القطاع المصرفي		اجمالي عدد السكان (1)	عدد البالغين/ الف نسمة (15 سنة فـأكثر) (2)	حجم الكثافة المصرفية		
	الفعلي	المخطط			اجمالي عدد السكان الف بالغ (1)		عدد البالغين (2)
					الفعلي	المخطط	
2004	530	900	27	15,359	50,9	30	28,9
2005	530	930	27,9	16,391	52,6	30	30,9
2006	542	960	28.8	16,391	53,1	30	30,2
2007	549	986	29,6	16,883	53,9	30	30,7
2008	560	1033	31	17,437	55,3	30	30,1
2009	774	1066	32	18,465	41,2	30	23,8
2010	860	1080	32,4	19,303	37,6	30	22,4
2011	888	1110	33,3	19,929	37.5	30	22,4
2012	982	1133	34	20,569	34,6	30	20,9
2013	1002	1166	35	21,227	39	30	21,2
2014	938	1200	36	21,904	38,3	30	23,4
2015	830	1230	36,9	20,962	44	30	22,5
2016	858	1260	37,8	22,651	44	30	26,3
2017	833	1113	37,1	22,283	44	30	26,4
2018	856	1241	37,6	23,701	48	30	28,1

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2004-2018).

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الاحصائية، احصاءات السكان، للأعوام (2004-2018).

ت) نسبة الانتشار المصرفي: نلحظ من الجدول (3) الذي يوضح مؤشر نسبة الانتشار المصرفي في العراق للمدة (2004-2018)، أن هذه النسبة غير مستقرة سواء من حيث نسبة عدد الفروع إلى اجمالي عدد السكان ام عدد الفروع إلى عدد البالغين من أجمالي السكان. وقد تراوحت بين (2-3) على التوالي للأعوام (2004-2008)، ثم أخذت بالارتفاع حيث تراوحت بين (3-4) على التوالي للمدة (2010-2013)، وبعدها اخذت بالانخفاض للمدة (2014-2018) حيث تراوحت بين (2-4) على التوالي بعد ان كانت تتراوح بين (3-5) على التوالي عام 2013. وهذا الانخفاض كان نتيجة لسيطرة العصابات الارهابية (داعش) على مناطق عدة من العراق وبما فيها المصارف التجارية، فضلاً عن قيام البنك المركزي العراقي بوضع عدد من المصارف تحت وصايته وتحت التصفية سواء في بغداد أو المحافظات الأخرى وذلك لمخالفتها للتعليمات واللوائح المصرفية الصادرة عنه.

كما يمكن تفسير ارتفاع وانخفاض مؤشر نسبة الانتشار بالاعتماد على القيمة المثلى للمؤشر والمتمثلة بالواحد الصحيح، ومعناها هنالك توزيع أمثل للمصارف في انحاء البلد كافة. حيث يتضح من الجدول (3) أن قيمة مؤشر الانتشار المصرفي لم تصل إلى الواحد الصحيح طيلة مدة البحث، وإنما تراوحت بين (3-5)، وهذا يدل على وجود عدد كبير من المصارف لا تتم الحاجة إليها أي لا يتعامل معها الجمهور، الأمر الذي يُشكل عبئاً كبيراً على المصارف من حيث التكلفة ومن ثم على انخفاض الربحية المصرفية.

جدول (3) الانتشار المصرفي لفروع المصارف في العراق للمدة (2004-2018)/ قيمة المؤشر لكل 100000 بالغ

السنوات	اجمالي فروع القطاع المصرفي		اجمالي عدد السكان (1)	عدد البالغين/ الف نسمة (15 سنة فـأكثر) (2)	نسب الانتشار المصرفي		
	الفعلي	المخطط			عدد السكان الكلي		عدد البالغين 2
					الفعلي	المخطط	
2004	530	900	27	15,359	2	3,3	3
2005	530	930	27,9	16,391	2	3,3	3
2006	542	960	28.8	16,391	2	3,3	3
2007	549	986	29,6	16,883	2	3,3	3
2008	560	1033	31	17,437	2	3,3	3
2009	774	1066	32	18,465	2	3,3	4
2010	860	1080	32,4	19,303	3	3,3	4
2011	888	1110	33,3	19,929	3	3,3	4
2012	982	1133	34	20,569	3	3,3	5
2013	1002	1166	35	21,227	3	3,3	5
2014	938	1200	36	21,904	3	3,3	4
2015	830	1230	36,9	20,962	2	3,3	4
2016	858	1260	37,8	22,651	2	3,3	4
2017	833	1113	37,1	22,283	2	3,0	4
2018	856	1241	37,6	23,701	2	3,3	4

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2004-2018).

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الاحصائية، احصاءات السكان، للأعوام (2004-2018).

نستنتج من ذلك أن مؤشر نسبة الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) باعتبارهما أحد مؤشرات الوصول للشمول المالي ضعيفة قياساً بمستويات الحاجة الفعلية والاقتصادية لزيادة مستويات وصول الخدمات المصرفية. حيث أن انخفاض نسبة مؤشر الانتشار المصرفي مع ارتفاع مؤشر نسبة الكثافة المصرفية يُحجم من عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية وإضعاف القدرة على تجميع المدخرات.

3) نفاذ الاستخدام ومؤشراته

أ) مؤشر نفاذ الايداع (الادخار): يتضح من الجدول (4) أن حركة الودائع بأنواعها الثلاثة والمتمثلة بالودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة وودائع القطاع الخاص قد شهدت تقلباً ملحوظاً للمدة (2004-2018)، ويمكن توضيحه كالاتي:

- فبالنسبة لودائع الحكومة المركزية يتضح ان نسبتها إلى مقدار العملة في التداول وإجمالي عدد السكان أخذت بالزيادة، إذ بلغت (66%) و(45%) على التوالي لعام 2009 بعد أن شكلت نسبة (51%) و(13%) على التوالي عام 2004. ثم أخذت بالانخفاض للعامين 2010 و2011، إذ بلغت (40%) و(34%) على التوالي عام 2011. وبعدها عاودت إلى الارتفاع عام 2012، إذ شكلت ما نسبته (53%) و(48%) على التوالي. وذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط عالمياً مما انعكس بالإيجاب على ودائع الحكومة المركزية، ثم انخفضت عام 2013 وعاودت إلى الارتفاع عام 2014 فشكلت ما نسبته (50%) بالنسبة إلى مقدار العملة في التداول وإجمالي عدد السكان. وبعدها أخذت هذه النسبة بالانخفاض للمدة (2015-2017)، وذلك بسبب توجه الحكومة نحو الانفاق العسكري للتخلص من العصابات الارهابية (داعش) التي سيطرة على مناطق عدة من غرب العراق، فضلاً عن انخفاض اسعار النفط عالمياً الذي انعكس بدوره على ايرادات العراق النفطية. وفي عام 2018 عاودت ودائع الحكومة المركزية إلى الارتفاع، إذ شكلت نسبة (40%) من مقدار العملة في التداول و(44%) من إجمالي عدد السكان، وذلك بسبب اعادت الحكومة المركزية سيطرتها على المناطق المغتصبة من قبل العصابات الارهابية، فضلاً عن الارتفاع التدريجي في اسعار النقط عالمياً، ومن ثم زيادة الايرادات الحكومية.

- أمـا بالنسـبة لودائع المؤسسـات العامـة فقد اخذت نسـبتها إلى مقـدار العملة فـي التـداول فـي الارتفاع حتـى عـام 2011، إذ بلغـت (93%) و(79%) علـى التوالي، ثـم انخفضـت عـام 2012 إلـى (80%) و(72%)، وعـاودت إلـى الارتفاع عـام 2014 وشـكلت ما نسـبته (87%) لـكل من مقـدار العملة في التـداول وإجمالي عدد السـكان، وبعدهـا انخفضـت وعـادت للارتفـاع عـام 2017 واسـتمرت حتـى عـام 2018 وبلغت نسـبتها مـن مقـدار العملة في التـداول (67%). أما نسـبتها إلـى إجمالي عدد السـكان فقد شكلت ما نسبته (73%).

- وفيمـا يخـص ودائـع القطـاع الخـاص فقد أخذت نسـبتها مـن مقـدار العملة فـي التداول نحـو الارتفاع حتـى عـام 2007 وشـكلت (660%) ثم أخـذت بالانخفاض حتـى عام 2010 إذ شـكلت نسـبة (45%) من مقـدار العملة في التـداول، ثم انخفضت عـام 2012 وعـاودت الارتفاع عام 2013 واسـتقرت حتى عام 2017 وقد شـكلت نسـبة (42%) مـن مقـدار العملـة فـي التداول، ولكـن عادت إلـى الارتفاع عـام 2017 وبلغت نسـبتها (37%)،ثـم ارتفعت عام 2018 وشـكلت ما نسـبته (44%) من مقـدار العملة فـي التـداول. أما عـن نسـبتها إلى إجمالـي عدد السـكان فقد اسـتمرت بالارتفـاع حتى عـام 2009، وقد شـكلت نسـبة (40%)، ثـم انخفضت هذه النسـبة عـام 2010 وبلغت (26%)، وبعدهـا ارتفعـت النسـبة حتـى بلغت (42%) عـام 2014، ثـم انخفضت عام 2015 واسـتقرت علـى النسـبة ذاتهـا والتي بلغـت (40%) حتـى عـام 2017، وبعدها ارتفعـت عـام 2018 حتـى بلغـت (48%) بسـبب التخلـص مـن العصابـات الارهابية وتحقـق الاسـتقرار الأمنـي والسياسـي مقارنـة بالأعـوام الأولـى مـن السلسـلة الزمنية موضـوع البحـث، فضـلاً عـن التحسـن التدريجي فـي اسـعار النفـط عالمياً الـذي اثر ايجابيـاً علـى الايـرادات النفطية ومن ثـم على ايداعـات الحكومة المركزية والمؤسسـات العامة والقطاع الخاص.

جدول (4) مؤشر نفاذ الايداع إلى العملة في التداول واجمالي عدد السكان للمدة (2004-2018)

السنوات	العملة في التداول / (تريليون دينار) (1)	اجمالي عدد السكان (الف نسمة) (2)	ودائع القطاع المصرفي (مليار دينار)			الودائع إلى العملة في التداول %			الودائع إلى اجمالي عدد السكان %		
			ودائع الحكومة المركزية (3)	ودائع المؤسسات العامة (4)	ودائع القطاع الخاص (5)	3/1	4/1	5/1	3/2	4/2	5/2
2004	7,163	27000	3,618	1,292	3,025	51	18	42	13	5	11
2005	9,113	27900	5,955	1,126	3,689	65	12	40	21	4	13
2006	10,968	28800	9,593	2,583	4,752	87	24	43	33	9	17
2007	14,232	29600	14,084	2,701	9,402	99	19	66	48	9	32
2008	18,493	31000	17,077	5,832	11,615	92	32	63	55	19	37
2009	21,776	32000	14,445	11,451	12,686	66	53	58	45	36	40
2010	24,342	32400	11,615	22,504	8,342	48	92	34	36	69	26
2011	28,287	33300	11,431	26,374	11,997	40	93	42	34	79	36
2012	30,594	34000	16,355	24,399	12,628	53	80	41	48	72	37
2013	34,995	35000	15,402	28,871	14,618	44	83	42	44	82	42
2014	36,072	36000	18,142	31,309	15,138	50	87	42	50	87	42
2015	34,855	36900	15,042	25,543	14,645	43	73	42	41	69	40
2016	42,075	37800	14,211	24,298	15,297	36	61	36	37	64	40
2017	40,343	37139	14,651	25,998	17,843	36	64	37	39	70	40
2018	41,521	38123	16,809	27,664	18,432	40	67	44	44	73	48

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2004-2018).

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الاحصائية، احصاءات السكان، للأعوام (2004-2018).

نستنتج مما تقدم ان تدفق الأموال الفائضة أو (المدخرات) من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص إلى القطاع المصرفي يعكس ارتفاع درجة ثقتها بالجهاز المصرفي، وهو دليل على مدى نفاذ أو استخدام الخدمات المالية والمصرفية التي لها دور في تعزيز الوساطة المالية للقطاع المصرفي.

ب) مؤشر نفاذ الائتمان (الاقتراض): يتبين من الجدول (5) الذي يوضح مؤشر نسبة نفاذ الائتمان (الاقتراض) من القطاع المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) الاتي:

جدول (5) مؤشر نفاذ الائتمان الى اجمالي عدد البالغين من السكان لكل مائة ألف بالغ للمدة (2004-2017)

السنة	اجمالي الائتمان/ مليار دينار (1)	ائتمان الحكومة المركزية/ مليار دينار (2)	ائتمان المؤسسات العامة/ مليار دينار (3)	ائتمان القطاع الخاص/ مليار دينار (4)	عدد السكان البالغين/ مليون (5)	$\frac{1}{5}$	$\frac{2}{5}$	$\frac{3}{5}$	$\frac{4}{5}$
2004	0.824	14	190	620	15,359	0.53	0.01	0.12	0.40
2005	1,717	136	631	950	16,391	1.05	0.08	0.38	0.58
2006	2,665	24	759	1,881	16,391	1.63	0.01	0.46	1.15
2007	3,459	17	1,054	2,387	16,883	2.05	0.01	0.62	1.41
2008	4,587	34	575	3,978	17,437	2.63	0.02	0.33	2.28
2009	5,690	399	644	4,646	18,465	3.1	0.22	0.35	2.52
2010	11,722	2,308	886	8,527	19,303	6.1	1.20	0.46	4.42
2011	20,344	7,350	1,637	11,356	19,929	10.21	3.69	0.82	5.70
2012	28,439	7,668	6,120	14,650	20,569	13.83	3.73	2.98	7.12
2013	29,952	6,377	6,266	16,948	21,227	14.94	3.00	2.95	7.98
2014	34,123	8,368	8,010	17,745	21,904	15.58	3.82	3.66	8.10
2015	36,753	10,880	7,802	18,070	20,962	17.53	5.19	3.72	8.62
2016	37,180	11,616	7,383	18,181	22,651	16.41	5.13	3.26	8.03
2017	37,953	11,279	7,221	19,452	22,283	17.03	5.06	3.24	8.73
2018	غ م	غ م	غ م	غ م	23,701				

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2004-2018).

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الاحصائية، احصاءات السكان، للأعوام (2004-2018).

- نسبة إجمالي الائتمان إلى عدد البالغين أخذت بالزيادة وقد شكلت (14.94%) في عام 2013 بعد ان كانت قد شكلت ما نسبته (0.53%) عام 2004، واستمرت بالارتفاع حتى عام 2015 إذ بلغت (17.53%)، ثم انخفضت عام 2016 حيث بلغت (16.41%) وبعد ذلك ارتفعت عام 2017 وقد شكلت ما نسبته (17.03%).
- نسبة ائتمان الحكومة المركزية إلى عدد البالغين أخذت بالتزايد حتى شكلت (3.73%) عام 2012، وانخفضت عام 2013 وبلغت (3%)، وبعدها عاودت إلى الارتفاع حتى عام 2015 وبلغت (5.19%)، ولم تستمر هكذا وإنما انخفضت حتى عام 2017إلى (5.06%).
- نسبة ائتمان المؤسسات العامة إلى عدد البالغين من إجمالي السكان، فقد أخذت بالارتفاع هي الآخرى وشكلت ما نسبته (2.98%) عام 2012 بعد أن شكلت (0.12%) عام 2004، وقد أخذت هذه النسبة بالانخفاض حتى شكلت ما يقارب (2.95%) عام 2013، ثم عاودت إلى الارتفاع حتى عام 2015 وبلغت (3.72%)، ولم تستمر بالارتفاع وإنما انخفضت حتى 2017 إلى (3.24%).
- نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى عدد البالغين، فقد اخذت بالارتفاع ايضاً، وبلغت (7.98%) عام 2013، وقد أخذت هذه النسبة بالارتفاع حتى عام 2015 وشكلت ما يقارب (8.62%)، وأخذت بالانخفاض عام 2016 وبلغت ما يُقارب (8.03%)، ثم ارتفعت عام 2017 وبلغت (8.73%).

ويُعزى سبب كل ذلك تعرض الاقتصاد العراقي إلى الازمة المزدوجة المتمثلة بسيطرة العصابات الارهابية على مناطق عدة من غرب العراق وما رافقها من انعدام الاستقرار الامني والسياسي الذي ترتب عليه عدم الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط عالمياً وانعكاسه السلبي على الايرادات النفطية التي تمثل المصدر الوحيد للدخل.

نستنتج مما سبق ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من القطاع المصرفي مقارنة بنسبة الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة، وهذا يعكس تحسن مستوى نفاذ أو استخدام هذه الخدمة مقارنة بإعداد البالغين من السكان.

المبحث الرابع: استراتيجية الشمول المالي في العراق

تختلف تجارب الدول في تحقيق الشمول المالي، لكونها ترتبط بالظروف الاقتصادية لتلك الدول ومقدار العمق المالي للجهاز المصرفي العامل فيها ومستوى الثقافة المالية لمواطنيها، فالعراق واحد من هذه الدول الذي بذل جهود في اعداد وتنفيذ استراتيجية خاصة بالشمول المالي للأعوام (2016-2020) تتضمن عدد كبير من التوجهات من بينها:-

- **توسيع وتطوير نسبة الشمول المالي في العراق.**

- وضع تعريف للشمول المالي يتمثل في عدد المتعاملين مع المصارف سواء كانوا من زبائنها الدائمين أو غير الدائمين لرفع نسبة الشمول المالي، والتي بلغت 11% حتى عام 2016. وهي نسبة متواضعة مقارنة بنظيرتها في الدول العربية والأجنبية. ويعود ذلك إلى: (البنك المركزي العراقي:2016)

أ- انخفاض نسبة الكثافة المصرفية :- تمثل النسبة المعيارية العالمية للكثافة المصرفية كل مصرف واحد يقدم خدماته إلى عشرة ألاف نسمة في حين كان في العراق عام 2003 لكل مصرف واحد ٧٥٠٠٠ نسمة، ووصلت عام (2018) إلى (28000) نسمة. وعلى الرغم من التطور الذي حصل لكن نسبة الكثافة المصرفية لازالت منخفضة، والسبب في ذلك انعدام توفر الخطط المصرفية الرصينة في توسيع شبكة الفروع المصرفية ونشر خدماتها في أوسع رقعة جغرافية .

ب- ارتفاع معدل البطالة نظراً لعدم توفر فرص العمل الكافية للشباب من الذكور والإناث القادرين على العمل بعد عام 2003 بسبب ما خلفه الاحتلال الامريكي للعراق من تدمير البنية التحتية وحل عدد من المؤسسات حيث بلغ متوسط معدل البطالة الى (19%) من مجموع

السكان. وذلك لعدم اعطاء القطاع الخاص دوره في تطوير الاقتصاد الوطني، فضلاً عن عدم قيام الحكومة بتفعيل القوانين الخاصة به مثل؛ قانون حماية المنتج الوطني وقانون منع الاغراق السلعي، وقانون التعريفة الجمركية وقانون حماية المستهلك. ونظراً لارتفاع نسبة البطالة فقد انعكس ذلك على انخفاض نسبة المتعاملين مع القطاع المصرفي.

- ارتفاع نسبة الفقر، ويعود ذلك إلى الحروب التي استمر اكثر من ثلاثة عقود والحصار الاقتصادي المفروض على العراق. وما لحق في البنية التحتية من تدمير بعد الاحتلال الامريكي عام 2003.
- بدأ البنك المركزي العراقي منذ عام 2008 بدراسة الظاهرة وتولد لدى القطاع الخاص فكرة تطوير وسائل الدفع وتسهيل عمليات اجراء الصفقات التجارية وإبراء الذمم باستخدام ادوات الدفع الالكتروني من خلال انشاء الشركة العالمية (كي كارد)، حيث ساهم فيها كل من مصرفي الرافدين والرشيد بنسبة 30% من رأس مالها ومنح البنك المركزي العراقي اجازة لها لممارسة اعمالها لخدمة اكبر شريحة من شرائح المجتمع العراقي. وهم المتقاعدون حيث ساهمت هذه الشركة في توفير الوقت والجهد امام شريحة المتقاعدين وموظفي المصارف على حد سواء.
- قام البنك المركزي بتطوير نظام المدفوعات لديه الذي أسس 2006 وذلك باستحداث برامج للمدفوعات تساعد في تطوير وسائل الدفع وأدواته، كما عمل على منح اجازات لشركات اصدار البطاقات الالكترونية وأخرى مختصة بعمليات التحصيل ومثلها لمعالجة البيانات والسماح للمصارف بنشر اجهزة الصراف الالي ومنح اجازات لشركات الدفع باستخدام اجهزة الهاتف النقال وفق احدث الانظمة الالكترونية المستخدمة عالميا.
- قام البنك المركزي العراقي بإنشاء (مجلس المدفوعات) للقيام بمهمة وضع الخطط والبرامج وتطوير وسائل الدفع لخدمة المتطلبات الحالية والمستقبلية لخدمة المجتمع الوطني بشكل عام.
- تبني البنك المركزي العراقي مشروع توطين رواتب الموظفين في الوزارات العراقية والدوائر الحكومية والشركات العامة. بموجب عقد خاص استرشادي

اعدته الدائرة القانونية. ولكون نسبة الشمول المالي ترتبط بأدوات ووسائل الدفع فقد قامت دائرة المدفوعات في هذا البنك باتخاذ الاجراءات الاتية (البنك المركزي العراقي: 2017):-

1 - تفعيل الرقم الحسابي الدولي الموحد IBAN على نظام المدفوعات، حيث يُعّرف على أنه الرقم الدولي للحساب المصرفي المبني على المواصفات الدولية الخاصة برقم الحساب المصرفي. وهو تنميط خاص بأرقام حسابات زبائن المصارف يتيح لمستخدمه التحقق من صحة الرقم باعتماد الممول له، ثم توجيه المصارف باعتماد الرقم الحسابي الموحد في التحويلات الداخلية ابتداءً من تاريخ 2017/1/2 بموجب كتاب البنك المركزي رقم 1522/23 في 2016/12/28.

2 - تنفيذا لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب القرار (313) لسنة 2016 نحو التحول من التعامل بالدفع النقدي الى التعامل بالدفع الالكتروني بكافة انواعه (رواتب الموظفين، المخصصات والمنافع). وقد قام البنك المركزي العراقي بتطبيق ذلك على موظفيه وتم فتح حسابات لموظفيه لدى المصارف والاتفاق على تنصيب اجهزة الصراف الالي لكل مصرف في موقعي البنك المركزي العراقي (الرشيد والجادرية).

- ولأهمية الشمول المالي شكل البنك المركزي لجنة دائمة تكون مهمتها وضع الاطار التنظيمي لهذه المهمة.
- شكل مجلس الوزراء لجنة مقرها الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الاشراف والمتابعة لهذا المشروع ومعالجة المشكلات التي تواجه تنفيذه.
- قام البنك المركزي العراقي بتنفيذ مشروعين للإقراض المتوسط والصغير بهدف تمكين الصناعيين والزراعيين وأصحاب المشروعات الحرفية وكذلك الفئات الفقيرة في البلد من الحصول على القروض الميسرة لأجال مقبولة وبأسعار فائدة مناسبة، لغرض زيادة نسبة الشمول المالي ومعالجة البطالة وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الوعي المصرفي (الثقافة المالية) والاستشاري .

وبالرغم من أن توجهات هذين المشروعين تتعارض مع توجهات المصارف ومن جوانب عدة مثل؛ اسعار الفائدة المنخفضة (الميسرة)، والتزامها بإعادة المبالغ المخصصة لها من المشروعين في الفترة الزمنية المحددة، وتوجه غالبية المصارف إلى استخدام مواردها لتلبية متطلبات الحصول على الدولار الامريكي من خلال نافذة العملة والحصول على عوائد تفوق العوائد المتوقعة من منح القروض وبعض الممارسات التي اتخذتها دوائر الدولة في عدم ضمان موظفيها المقترضين، فضلاً عن قرار لجنة الكفالات السيادية في مجلس الوزراء المبلغ الى البنك المركزي العراقي والمتضمن " الغاء الكفالات السيادية المعطاة على مبادرة البنك المركزي العراقي" في مجال مشروعية الاقراض الصغير والمتوسط. هذا الامر ادى إلى ايقاف تمويل المصرف الصناعي والزراعي اللذين كانا يعانيان من التخلف التقني وحتى اشعار اخر كما جاء في كتاب دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ذي العدد (1526/6) في 2018/5/27، مما ادى الى تعثر هذين المشروعين الامر الذي دعا إدارة البنك المركزي العراقي إلى معالجة المشكلات المذكورة وتوفير الظروف المناسبة لذلك.(عبد النبي: 2018)

ولقد اعتمد البنك المركزي العراقي على آلية خاصة للوصول الى الشمول المالي، وذلك باعتماد استراتيجية قصيرة الاجل للمدة (2018-2020).

1) خطوات الاستراتيجية القصيرة الاجل

عُدّت الاستراتيجية القصيرة الاجل من قبل البنك المركزي وتتمثل بالخطوات الاتية (حسن: 2018):-

أ- الجوانب القانونية (البيئة القانونية)

1. اصدار الاطار القانوني التشريعي لأنظمة الدفع الالكتروني.
2. تحديث متطلبات وإجراءات الترخيص لمزودي خدمات الدفع الالكتروني.
3. وضع الاطر الرقابية والإشرافية وقواعد تعزيز الثقة بالعمل المصرفي.
4. تعديل الهيكل التنظيمي وإضافة شعبة للشمول المالي.

ب- البنى التحتية

1. تحديث نظام المدفوعات العراقي الذي تم وضعه عام 2006 ليتلاءم مع التطورات المستقبلية.
2. بناء المقسم الوطني ومراكز البيانات ضمن افضل الممارسات الدولية.
3. تشكيل فريق عمل للشمول المالي

ت- حماية المستهلك المالي

1. اصدار ضوابط لحماية المستهلك المالي.
2. انشاء مكتب الاستعلام الائتماني

ث- المنتجات والخدمات المالية

تمويل المشروعات الصغيرة من خلال مبادرة البنك المركزي (واحد تريليون دينار عراقي)

ج- التثقيف المالي (الثقافة المالية)

1. اعداد خطة للتثقيف المالي لعام 2018
2. انشاء شعبة التوعية المعرفية وحماية الجمهور.

2) أهداف الاستراتيجية القصيرة الاجل

و تتمثل اهداف الاستراتيجية القصيرة الاجل بالاتي:-

أ- زيادة نسبة الشمول المالي الى 20% لعام2020 بعد ان كان 11% عام 2016 بعد تحقيق الفائدة لعارضي الخدمات المالية وطالبيها في القطاع المالي من خلال :-

- استعمال مشروع توطين الرواتب الذي تبناه البنك المركزي، وشمل التوطين رواتب موظفي القطاع العام كافة.
- رفع مستوى التعليم والثقافة المالية لشرائح المجتمع المستهدفة.
- تطوير البنية التحتية للمصارف ومقدمي خدمات الدفع الالكتروني من خلال تطوير نظم الدفع والتسوية بما يتواكب مع المستجدات ويتماشى مع تطوير

متطلبات التطوير والإشراف على هذه الانظمة بما يدعم قضايا تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي.

- تعزيز حماية المستهلك المالي (طالبي الخدمات المالية)، وخلق علاقة توازنية ما بين المصارف وزبائنها، ودمج ذلك بالشمول المالي وسياسات التثقيف والتوعية المالية

ب- دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن خفض نسبة البطالة والفقر، باعتبارها أحدى الآليات المناهضة للفقر وتمكين الفقراء من الحصول على مجموعة من الخدمات المالية لإقامة مشروعات صغيرة تزيد من الدخول الفردية وترفد الاقتصاد بالمزيد من فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة وتضييق دائرة الفقر، وتعمل على ضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

ت – تطوير قدرات وأساليب المصارف بما يساهم في استقطاب أكبر عدد من الافراد والمؤسسات، وتعزيز ثقتهم بالجهاز المصرفي عن طريق طرح خدمات جديدة لاسيما وسائل التكنولوجيا التي تلبي احتياجات الزبائن وتقلل الاعباء عليهم .

هذه الاستراتيجية الوطنية يشارك في اعدادها البنك المركزي وكل من القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، فضلاً عن صندوق النقد العربي لغرض تقديم الدعم الفني الذي تتطلبه عملية اعداد تلك الاستراتيجية، وقد شكلت عدة لجان لتغطية المحاور الرئيسة لها تتمثل بالاتي:

أ- اللجنة العليا للشمول المالي: تنبثق عن اللجنة العليا عدد من اللجان الفرعية لغرض تغطية المحاور الرئيسة في الاستراتيجية، وتكون برئاسة أعضاء من اللجنة العليا، وهي:

1) **لجنة محور التثقيف المالي وحماية المستهلك المالي**: يتمثل عملها في إعداد البرنامج الخاص بالتثقيف المالي وتكون برئاسة وكيل وزير الثقافة.

2) **لجنة محور البنية التحتية المالية**: يتمحور عملها في إعداد البرنامج الخاص بالبنية التحتية المالية، والاهداف التي يتطلب الوصول لها لتحقيق الشمول المالي وتكون برئاسة مدير عام دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي.

3) **لجنة محور المشروعات الصغيرة**: يتمثل عملها في اعداد برنامج خاص لتمويل المشروعات الصغيرة، وتكون برئاسة مدير عام دائرة العمليات المالية في البنك المركزي العراقي.

ب- اللجنة التنسيقية: تتمثل مهام هذه اللجنة بالتنسيق بين اللجان المنبثقة عن اللجنة العليا والجهات ذات العلاقة، مع متابعة الاجراءات التنفيذية الصادرة عن اللجنة العليا واللجان الفرعية، وتكون برئاسة رئيس فريق عمل الشمول المالي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. الشمول المالي هو السماح لشرائح المجتمع كافة ومؤسساته بالتعامل مع الجهاز المصرفي الرسمي لإتمام معاملاتهم المالية بطريقة الكترونية مقابل كلفة أقل ووقت اسرع.
2. البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في العراق وخاصة في المناطق الريفية غير قادرة على تقديم الخدمات المالية والمصرفية القادرة على تحقيق نظاماً أكثر شمولاً واستقراراٌ.
3. أن نسبة التركز المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) ضعيفة أو منخفضة ولا تتناسب مع عدد سكانها او المساحة التي تشغلها.
4. ارتفاع الكثافة المصرفية في العاصمة بغداد، وانخفاضها في المحافظات الاخرى كافة بما فيها الاقضية والنواحي والمناطق الريفية.
5. على الرغم من التطور الذي حصل لكن نسبة الكثافة المصرفية لازالت منخفضة في العراق للمدة (2004-2018)، والسبب في ذلك يتمثل في انعدام التخطيط المصرفي الرصين المبني على توسيع شبكة الفروع المصرفية ونشر خدماتها في أوسع رقعة جغرافية من البلد.
6. أن مؤشر نسبة الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) باعتبارهما أحد مؤشرات الوصول للشمول المالي ضعيفة قياساً بمستويات الحاجة الفعلية والاقتصادية لزيادة مستويات وصول الخدمات المصرفية. حيث أن انخفاض نسبة مؤشر الانتشار المصرفي مع ارتفاع مؤشر نسبة الكثافة المصرفية يُحجم من عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية ويُضعف القدرة على تجميع المدخرات.

7. ان تدفق الأموال الفائضة أو (المدخرات) من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص إلى القطاع المصرفي يعكس ارتفاع درجة ثقتها بالجهاز المصرفي، وهو دليل على مدى نفاذ أو استخدام الخدمات المالية والمصرفية التي لها دور في تعزيز الوساطة المالية للقطاع المصرفي.
8. ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من القطاع المصرفي مقارنة بنسبة الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة، وهذا يعكس تحسن مستوى نفاذ أو استخدام هذه الخدمة مقارنة بإعداد البالغين من السكان.
9. تأثر الشمول المالي بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، فضلاً عن النزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك.
10. وجود العوائق الكبيرة أمام شرائح المجتمع ولاسيما ذوي الدخل المحدود في الحصول على الخدمات المصرفية والمالية والمتمثلة في ارتفاع تكاليف تقديم تلك الخدمات، فضلاً عن الاجراءات المعقدة والروتينية.
11. تتضح محدودية دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي من نتائج تحليل مؤشراته في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018)

ثانياً: التوصيات

1. تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في العراق وخاصة في المناطق الريفية والنائية، وتحسين كم ونوع الخدمات المصرفية المقدمة لتحقيق نظاماً مالياً أكثر شمولاً واستقراراً.
2. اخضاع قنوات التمويل غير الرسمي لرقابة وإشراف البنك المركزي ، وزيادة تمويل أصحاب الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي لها دوراً كبيراً ومهماً في تخفيض معدلات البطالة ومستويات الفقر، ومن ثم رفع مستوى التنمية المستدامة.
3. ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر النوعية والتثقيف المالي وذلك باطلاعه على ما له من حقوق وما عليه من التزامات وواجبات والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، فضلاً عن اعلام الزبائن عن كل التطورات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات المالية.

4. إعطاء أولوية لمؤشر الوصول لما له من دور في تحفيز مؤشر الاستخدام، حيث أن وصول الخدمة المصرفية في الوقت والمكان المناسبين والكمية المطلوبة وبقدرٍ عالٍ من اليُسر يحفز على الاستخدام.
5. التوسع في تقديم الخدمات والمالية المصرفية الرقمية وكذلك عبر الهاتف المحمول، لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية وبتكاليف أقل وأكثر فاعلية.
6. انشاء أقسام جديدة في المصارف الحكومية كافة تتخصص بتقديم خدمات الشمول المالي، وتعمل وفقاً للعمل المصرفي الالكتروني الحديث والتقنيات المصرفية الحديثة على أن تربط مع بعضها لتكوين وحدة معلومات متكاملة لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات، فضلاً عن المساهمة في إعادة هيكلتها وتطوير أدائها والمساهمة في توظيف مئة كبيرة من الشباب ومن ثم تقليل معدلات البطالة.
7. ضرورة تعزيز الانتشار الجغرافي عن طريق التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، فضلاً عن انشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل؛ وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع والصراف الآلي وغيرها.
8. انشاء شركة اتصالات محلية تعمل على مستوى الاقتصاد ككل وتغطي المناطق كافة لتسهيل تقديم خدمات الشمول المالي لشرائح المجتمع المختلفة عن طريق الهاتف المحمول مثل؛ خدمات الايداع والائتمان بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي ينعكس على تقليل الفقر وتحسين الحالة الاجتماعية لفئات كبيرة من المجتمع.
9. تقسيم الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن إلى فئات متنوعة، بحيث تكون أسعار الخدمات المصرفية وفقاً للفئة المقدمة إليها الخدمة، وبهذا يكون تقديم المصارف الحكومية للخدمات ليس فقط إلى ذوي الدخل المحدود والنساء والشباب وحسب بل إلى ذوي الدخل المرتفع ولكن بأسعار أقل من نظيرتها في المصارف الخاصة والأجنبية، وهذا يكون عنصر جذب نحو المصارف الحكومية للتعامل معها.

المصادر

- بن رجب. جلال الدين ،(2018), احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ص 14.
- البنك المركزي المصري،(2018), الشمول المالي – النشرة التعريفية، 27/4/2018، ص2.
- حسن. باسم عبد الهادي ،(2018), استراتيجية الشمول المالي في العراق (الرؤية، الاهداف والتحديات)، البنك المركزي العراقي، مركز الدراسات المصرفية، ص 9-11.
- عبد النبي، وليد عيدي،(2018), الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، مركز الدراسات المصرفية، ص 11-12.
- مصطفى. بدر الدين قرشى، الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تجربة بنك السودان ،البنك المركزي السوداني، (ب ت)، ص 2.
- النعيمي. زهراء أحمد محمد توفيق ،(2017), تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 2، العدد 40، ص 262-263.
- العناني. جواد وفريز. زياد ،(2016), أهمية الشمول المالي لفئة الشباب في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، الغد الأردني ، 19/تشرين الأول/ 2016، ص 2و 3-4، زيارة الموقع 13/ 8/ 2018، على الموقع :
- http:// www.alghad.com/articales/1195862
- عقيقي. فيفيان وزبيب. محمد ، اسطورة الشمول المالي تحويل الجميع إلى زبائن للمصارف، جريدة الاخبار، زيارة الموقع 14/8/ 2018، ص 2-3،على الموقع:
- http:// al-akhbar.com/capital/250879
- فريز. زياد, الثقافة المالية تُعزز سياسة الشمول المالي، الغد الأردني، ٦/كانون الأول/ 2016 ، ص1-2، زيارة الموقع 14/8/2018، على الموقع:
- http://www.algad.com/articles
- فريز. زياد ، الشمول المالي ركيزة اساسية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الغد الأردني، 27/ نيسان / 2017، ص 1-2، زيارة الموقع 14/8/2018، على الموقع:
- http://www.algad.com/articles/15793220

- نيلسن. كارينا برنس ، بوتكوس. آبي ، من أجل فهم أفضل لمصادر بيانات الشمول المالي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، حزيران/ 2014، ص 3-4، زيارة الموقع 2018/8/14 ، على الموقع:
- https://www.microfinancegateway.org/ar/librarv
- Peter .J .Morgan &Victor. Pontines,(2014), Financial Stability and Financial Inclusion, Asian Development Institute, ADBI Working Paper Series, No 488,p5.
- Nasha. Ananchotikul & Dulani. Seneviratne,(2013), Monetary Policy Transmission in Emerging Asia: The Role of Banks and the Effects of Financial Globalization, International Monetary Fund, Working Paper, WP/ 15/207,p10.
- World Bank,(2014), Global Financial Development Report: Financial Inclusion,p14.
- CGAP & Arab Monetary Fund, Financial Inclusion Measurement in the Arab World, Working Paper, 2017,P1.
- Mbutor O.Mbutor & Ibrahim A. Uba,(2013), The Impact of Financial Inclusion on Monetary Policy in Nigeria, Journal of Economics and International Finance, Vol. 5 (8), ,P29 .
- Financial Inclusion Data Working Group, Measurement Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators, Alliance of Financial Inclusion, 2011,P 2.
- Cameron. Colin. A & Trivedi. Pravin. K,(1999), Essentials of Count Data Regression, University of California, Davis, P4.
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والأبحاث، قسم الاستقرار المالي والنقدي، 2016، ص7-8.
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والأبحاث، قسم الاستقرار المالي والنقدي، 2017، ص 6-7.